وثائق للتاريخ

حل مجلس النواب والشيوخ — تعطيل الحياة البرلمانية ثلاث سنين — امكان تعطيلها لمدة أخرى بعد انتهاء امد التعطيل الأول — اعادة حق الادارة فى انذار الصحف ووقفها والغائها .

١ — اصدرت الوقائع الرسمية بعد ظهر يوم ١٩ يوليه الماضى عدداً (غير اعتيادى) نشرت فيه أمراً ملكياً بحل مجلس النواب والشيوخ وتأجيل الحياة البرلمانية ثلاث سنين ومع الأمر مذكرة مرفوعه لجلالة الملك من هيئة الوزارة مجتمعة ، او كما يقولون باجماع الآراء . وقد بلغ ذلك الامر وكيل الداخلية على باشا جمال الدين إلى رئيس مجلس النواب .

٢ — لم يقتصر الأمر على هذا بل أن الأمر قد تضمن تعطيل بعض نصوص الدستور التى هي من الوقع اكبر مظهر من مظاهر الحرية التى تتمتع بها الامم الحرة . واليك نصوص المواد التى عطلها الأمر الملكى

المادة — ١٥ — فقرة ثانية — وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك . الا اذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى

المادة ٤٨ — الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه

المادة ٨٩ — الامر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشمل على دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين . وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الايام التالية لتمام الانتخابات

المادة ١٥٥ — لا يجوز لاية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور ، الا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب او اثناء قيام الاحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون

وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متي توفرت الشروط المقررة بهذا الدستور

المادة ١٥٧ — لاجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالاغلبية المطلقة لاعضائه جميعا قرارا بضرورة و بتحديد موضوعه . فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل التنقيح ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا اعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر باغلبية ثلثى الاراء

٢ — أمر ملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨

بحل مجلسى النواب والشيوخ وايقاف تطبيق بعض مواد الدستور

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية وعلى كتاب الوزارة المرفوع الينا بتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٢٨ ،

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يحل مجلسا النواب والشيوخ . ويوقف تطبيق المادتين ٨٩ و١٥٥ من الدستور .

و بناء على ذلك يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الاعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنين من تاريخ أمرنا هذا . وعند انقضاء هذا الاجل يعاد النظر فى الحالة لتقرير اجراء الانتخاب والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمنا آخر

أما السلطة التشريعية فى فترة السنين الثلاث المذكورة أوفى أى فترة اخرى تؤجل اليها الانتخابات فسنتولاها طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون .

مادة ٢ — حتى يصدر أمر آخر يوقف تطبيق المادة ١٥٧ والجزء الاخير من المادة ١٥ من الدستور .

مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه

صدر بسراى رأس التين فى ٢ صفر سنة ١٣٤٧ (١٩ يوليه سنة ١٩٢٨)

(فؤاد)

بامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء	وزير الداخلية
محمد محمود	محمد محمود

وزير المواصلات	وزير الاوقاف	وزير الحربية والبحرية
عبد الحميد سليمان	جعفر ولى	جعفر ولى

وزير المالية	وزير الزراعة (بالنيابة)	وزير الحقانية
على ماهر	ابراهيم فهمى	أحمد محمد خشبه

وزير المعارف العمومية	وزير الخارجية (بالنيابة)	وزير الاشغال العمومية
احمد لطفى السيد	على ماهر	ابراهيم فهمى

٣ ــ المذكرة الوزارية

مولاى

تفضلتم جلالتكم فاخذتم في سنة ١٩٢٦ بيد الائتلاف واعتمدتموه منهجا ملائما لحاجة البلاد يجنبها مضار التحزب والانقسام ويرضي أطماعها في حكومة ثابتة وطيدة .

وقد كان من الواجب لنجاح ذلك النظام أن تتعاون العناصر المؤلفة له تعاونا قلبيا ، وأن تصرف جهدها الى تحقيق وجوه الاصلاح المختلفة وأن تجرى الاعمال فى جهات الحكومه جميعا على سنن العدل والمساواة .

ولم يشك أحد حين قام الائتلاف في أن الداخلين فيه طابت به نفوسهم وخلصت له نياتهم . واذ كان المصريون فى الواقع متفقين فى المقاصد والوسائل ولم يكن بينهم خلاف يرتكز على تشعب الآراء أو تباعد مابين وجهات النظر ، فقد كان المقدر أن الانقسام الذى كان شخصيا في أصله ونشأته صائر حتما إلى الزوال فيعود المصريون كما بدءوا متحدين .

على أن فئة قليلة هيأت لها المصادفة المحضة فى هذا العهد الاخير مكان

الزعامة من حزب الاكثرية مازالت ، فى حرصها على الاستئثار بالامر ، تنقض أسباب التعاون وتسترسل فى حزبية شديدة الخطر على المصالح العامة ، مدعية أن الانقسام جاء من انفرادها بالتمسك بحقوق البلاد جاهدة في نشر ذلك الوهم عاملة على توسيع نطاق الانقسام واستدامة أسبابه .

ومما يؤسف له أشد الاسف أن آثار الانقسام نقلت إلى دوائر الحكومة وكان لها شأن غير ضئيل في أعمال الموظفين وأحوالهم . ولا يخفى مايترتب على ذلك من افساد نظام الاعمال وتعريض مصالح الجمهور للعسف والعبث ومن نشر القلق والاضطراب بين الموظفين .

كذلك انتقلت هذه الآثار الى أفراد الامة فاضطربت بها العلاقات والروابط بينهم بل انقلبوا بعضهم حربا على البعض وتزعزعت أسباب التراحم والتضامن فى الاسر .

ثم انتهى الامر الى أن أصبحت الحياة النيابية نفسها أداة لطغيان تلك الفئة واستبدادها مستعينة بالكثرية اضطرت الى ممالأتها أو مداراتها بين رجل مخدوع فيها وآخر يخشى شرها وثالث يطمع في خيرها . ولذلك عجزت تلك الحياة النيابية عن تحقيق أخص ما يرجى فيها من انفاذ الاصلاحات المختلفة فى المرافق العامة للبلاد .

تلقاءهذه الحالة أبت حكم جلالتكم الا أن تعالج الامر بالوسائل الحاسمة انقاذا للبلاد مما يتهددها من خصومة دائمة ونظام حكم عاجز مضطرب، فأقلتم الوزارة السابقة وعهدتم بالحكم الى هذه الوزارة .

ولقد أطالت الوزارة النظر فى الشؤون الحاضرة تلتمس وجوه العلاج لها فلم تجد لذلك سبيلا الا أن تعمل على تخليص البلاد من تلك المؤثرات المصطنعة كيما تعود الاحوال الى سيرتها الطبيعية ولن تعود الاحوال الى تلك السيرة الا اذا علم الناس حقائق الامور وانكشفت لهم أسباب التغرير واستبانوا كيف كان الانقسام مصطنعا لمصلحة تلك الفئة القليلة وكم جر على البلاد من مضار وشدائد . كذلك لن تصل الامور الى قرار الا اذا خلص الافراد مما

كان يرمقهم من ضروب الاعتداء والتشهير الباطل ، فامنوا أن يبدوا أراءهم في غير حرج ، والا اذا اعتقد الجميع أن المرافق العامة ومصالح الدولة يجرى الامر فيها بالحق والعدل :

ولكن المؤثرات المصطنعة التى أفضت بالبلاد الى الحالة التى تئن منها لا يمكن أن تنقطع أسبابها فى الوقت القصير . على أن الوزارة ترجو أن تكون ثلاث سنين كافية فى هذا السبيل

كذلك لا تنقطع أسبابها مع بقاء العوامل التى سهلت قيامها وكفلت لها القوة والانتشار .

ولما كان البرلمان فى حالته الحاضرة لا يعين على الوصول الى الحالة التى تتفوق اليها البلاد وجب ألا يكون من ناحية أخرى عقبة فى سبيل الاخذ بالاسباب الموصلة لها .

لذلك لا ترى الوزارة بدا من حل المجلسين وتأجيل الانتخابات الى الوقت الذى يرجى فيه أن تنجلى ارادة الامة على وجهها الصحيح .

كذلك ترى الوزارة أن ينظر فى قانون الانتخاب وما يتصل به من أحكام الدستور لتعديل ما قد يكون فى تعديله اصلاح الحالة التى سبق وصفها . على أن النظام النيابى والمسؤولية الوزارية لن يسمحا التعديل بحال من الاحوال

وما كانت الوزارة لتقدم على حل المجلسين وتأجيل الانتخابات طواعية واختياراً ولكن يلجئها الى ذلك إلجاء ضرورة الخلاص من الحالة الحاضرة ، والحاجة الى نظام ثابت مرضى ، يعيد للبلاد وحدتها وتهيىء لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل أمانيها . والوزارة شديدة الايمان بأنها تصدر فى ذلك عن حاجات الامة الحقيقية واجماع أهل الرأى فيها

وقد اعتزمت الوزارة أن تأخذ نفسها فى ادارة الشؤون العامة فى فترة تعطيل الحياة النيابية ، باجراء العدل ، وبتحقيق المساواة في غير تحيز أوحزبية ، وبتأييد الحريات فى حدود القوانين ، وبتنفيذ الاصلاح فى المرافق العامة ،

الذى طال على البلاد أمد انتظاره ، وترجوا أن توفق الى ما قصدت له فى ظل عطف جلالتكم و بفضل تأييد الأمة

فاذا حازت الاعتبارات المتقدمة قبولا من جلالتكم ، تفضلتم باصدار أمركم الكريم بحل مجلس النواب والشيوخ وايقاف المواد ٨٩ و ١٥٥ و١٥٧ والجزء الاخير من المادة ١٥ من الدستور

وان الوزارة ، وهى ترفع الى سدتكم العلية آيات اخلاصها لتبتهل الى الله بالدعاء بان يحفظ للبلاد ذات جلالتكم الكريمة مؤيدة بتوفيق الله

١٨ يوليه سنة ١٩٢٨

أحمد محمد خشبة　　عبد الحميد سليمان　　جعفر ولى　　محمد محمود

أحمد لطفى السيد　　ابراهيم فهمى　　على ماهر